

بالذات من اظهاره امور اخرى والثلاثة المذكورة وسيلة  
 اليها فتولد مسوقا الي اخره يعني ان فائدة التخصيص نحو  
 الصلاة الوسطى وايات محمات ايجاب المنوع وتيسير  
 اما بتقليل الاكثر اذ المعنوي الكائن في مفهوم الكلمة فانك  
 اذا قلت جاني رجل فمثل كل من فيه معنى الرجولية فاذا قلت  
 عالم فخصصت من يعرف العالم وتبين عن الجاهل واما رفع  
 الشبهة الباطنية في المعرفة كما اذا قلت زيد عالم المتعدد فاذا  
 قلت جاني زيد فليس بكل من يشاركه في الام لا في العاي  
 فاذا قلت العالم ايا الذي يعرف العالم ارفع المراد وتبين عن  
 من يشاركه في اللفظ ولم يتصف بالعلم والتخصيص والتوضيح  
 وان تحذف في الصور بين الا ان الحاجة خصوص الاول بالتركيب  
 والثاني بالمعرفة قال العصام والاشبه ان تكون فائدة  
 وصف المرفوع بلام العهد الذهبي التخصيص نحو امر  
 علي المرحوم يبي دون التوضيح فتنبيه والتعظيم فوالله  
 يروق عبادة الطائعين والعاصين ويخشى الاولين والآخرين  
 والتفصيل نحو ما رت برجلين عربي وعجمي والمدح اى الوفاء  
 بالجبل فوسكان الله العظيم والدم نحو اعود بالله من الشيطان  
 الرجيم قال الرضي وانما يكون مجرودها اى المدح والدم اذا  
 كان الوصف معلوما عند المخاطب قبل الوصف انهي وقد  
 يمنع لوان الالم بقصد في مقام التوضيح والتخصيص الا  
 المدح والذم او التمجيد نحو لطف الله لعباده الصغرى والامر  
 نحو قد صدقت بصدق قليلة او لينة ونحو بوجه ما والتوكيد  
 وذلك اذا علم من المنوع ولو بالتضمن ما علم من التابع نحو العاقبة  
 ائمن ونجدة واحدة ونحو لبيان الخليفة نحو طويل وبيان العاقبة  
 كوصف الفرد بصفة الجنس والتفصيل نحو عظم زهد العالم وبيان

الماهية

بالماهية وهي الصفة كاشفة وعرفه ان الحاجب بقوله النعت  
 تابع بيد ل على معنى في فتسوعه مطلقا اى تابع ذكر لانه يدل برأيه  
 او مع ملاحظة فيده على ان معنى ثابت لمعنى فتسوعه او لفظه  
 فتوابعه معتد بزمان كالحال فان يد ل على حصول معناه الذي  
 الحال زمن صدق الفعل او وقوعه والحال وان خرج بقيد تابع لكن  
 تيمما وتخييفا الماهية الصفة ودفعه للموهوم للموهوم والمصنف  
 لم يجره لان الظاهر ان قوله الاى لى واردة المورد النعتين بل  
 هو بيان حكم من احكام النعت وهو قوله **النعت تابع للمعنى**  
**في نوع** **دفعه** ان كان مفعولا في نوع **نفسه** ان كان منصوبا في نوع  
**نفسه** ان كان محفوضا ولم يقل وفي جزمه لان النعت لا يكون  
 الا لى اى موافق للمعنى فيما له من الرفع او النصب او التحقير  
 لفظا او تقدير اى او محلا اتفاقا في نوع الاعراب او اختلافها  
 بحيث يكون اعرابها من جهة واحدة بان يكون بسبب القواص  
 اى واحد كالفاعلية مثلا فان رفع الفاعل لقيام نحو الفاعل  
 به وكذا ارفع نعت لا يتخذ به فلا ينافى ان اعراب احد هما قد  
 يكون محليا واعراب الاخر لفظيا ولا ان اعراب احدهما قد يكون  
 بالحركات واعراب الاخر قد يكون بالحروف وعلم من كلامه انه  
 لا يجوز في نى من النعوت ان يخالف مفعولة في الاعراب فالنعت  
 ما نوع بغيره ولا منصوب بغيره ولا محفوض بغيره فان قلت  
 هذه امتنعض بقولهم هذا محرف صب خرب فوصفوا  
 المرفوع وهو المحرف بالمحفوظ وهو حرف قلت التو العرب  
 يرتفع حزبا ولا اشكال فيه ومما من تخفضه مجاورته المحفوظ  
 كما قال الشاعر قد فخذ الحار حرم الحار وما ادهر  
 بذلك ان ياسبوا بين المجاورين في اللفظ وان كان العنى على  
 خلاف ذلك وعلى هذا الوجه فبى خرب صفة مفردة منع من ظهورها

